S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2551
17 August 1984
ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والخمسين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الجمعة ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس :	السيد باسولي	(بوركينا فاصو)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد اوفينيكوف
	باكستان	السيد شاه نواز
	بيرو	السيد لونا
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كرافتس
	زمبابوى	السيد تشيكتا
	الصين	السيد لنغ كنغ
	فرنسا	السيد لوويه
	مالطة	السيد بورغ
	مصر	السيد شاكر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد مارغتسون
	نيكاراغوا	السيد ايكازا غايارد
	الهند	السيد كريشنان
	هولندا	السيد فان دير ستويل
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد شيفتر

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٦

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الاعمال .

مسألة جنوب افريقيا

رسالة مؤرخة في ٨ آب/اغسطس ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للجزائر لدى الامم المتحدة (S/16692)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وفقا للمقررات التي سبق اتخاذها في الجلسات السابقة ، أدعو ممثل الجزائر الى شغل مقعد على طاولة المجلس . وأدعو ممثلي الارجنتين ، واندونيسيا ، وبنن ، وتايلند ، وترينيداد وتوباغو ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية العربية السورية ، وجنوب افريقيا ، وسرى لانكا ، وقطر ، وكوبا ، والكونغو ، والكويت ، ومنغوليا ، ونيجيريا ، ويوغوسلافيا الى شغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد سحنون (الجزائر) المقعد المخصص له على طاولة المجلس ، وشغل السيد مونيز (الارجنتين) والسيد الاتاس (اندونيسيا) والسيد اوغوما (بنن) والسيد كاسمسرى (تايلند) والسيد ايلين (ترينيداد وتوباغو) والسيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) والسيد فون شيرينديغ (جنوب افريقيا) والسيد ويجيواردانى (سرى لانكا) والسيد الكوارى (قطر) والسيد سان خوسيه (كوبا) والسيد ساموري (الكونغو) والسيد ابو الحسن (الكويت) والسيد نيامدو (منغوليا) والسيد انويو (نيجيريا) والسيد سيلوفيتش (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن احيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي افغانستان وتوغو وغيانا وكينيا يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة في هذا الشأن ، فانني ازمع ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون

لهم حق التصويت ، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد ظريف (افغانستان) والسيد ادجوبي (توغو) والسيد سينكلير (غيانا) والسيد اوكيو (كينيا) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن احيط أعضاء المجلس علما بأنني قد تلقيت رسالة مؤرخة في ١٧ آب/اغسطس ١٩٨٤ من ممثلي بوركينا فاصو وزمبابوى ومصر ونصها كما يلي :

" نتشرف ، نحن الموقعين أدناه ، أعضاء مجلس الامن ، بأن نطلب الى المجلس أن يقوم ، خلال جلساته المكرسة للنظر في البند المعنون " مسألة جنوب افريقيا " ، بتوجيه دعوة ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الى السيد ليزاوانا مخندا ، ممثل مؤتمر الوحد وبين الافريقيين لآزانيا " .

وقد طبعت هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الامن تحت الرمز S/16704 . واذا لم يكن هناك اعتراض سوف أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة ، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، الى السيد مخندا .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يستأنف الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج على جدول اعماله . ومعروض على اعضاء المجلس الوثيقة S/16700 ، المؤرخة ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٤ ، والتي تتضمن نص مشروع قرار قدمته باكستان ، وبوركينا فاصو ، وبيرو ، وزمبابوى ، ومالطة ، ومصر ، ونيكاراغوا ، والهند .

المتكلم الاول لجلسة هذا الصباح هو ممثل ترينيداد وتوباغو . وأدعوه الى أن يشغل مكانا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد أليين (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، أشكركم ، وأشكر من خلالكم أعضاء المجلس الآخرين ، لاستجابتكم لطلبي الاشتراك في هذه المناقشة . وسوف أتكلم بالايجاز الممكن بشأن الموضوع المطروح على هذا المجلس .

واسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وبفضل خبرتكم الدبلوماسية الواسعة وصفاتكم البارزة ، فاني على ثقة من أنكم سوف تتمكنون من قيادة المجلس بنجاح خلال شهر آب/أغسطس .

انني أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للسفيرة كيركباتريك ، ممثلة الولايات المتحدة الامريكية ، عن تقديري للطريقة القادرة التي قادت بها أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه .

ان الموضوع المطروح على المجلس ليس موضوعا يؤثر على الدولتين العظميين الرئيسيتين القادرتين على الدفاع عن مصالحهما بطريقتهما الخاصة . وهو - بعكس ما جاء في البيانات التي أدلي بها هنا - لا يعد تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لجنوب افريقيا . وليس لدى الأطراف المعنية التي يمسها الأمر مصدر معقول الا الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن هذا . ان شعب جنوب افريقيا ، في وطنه الأصلي ، يعتبر ضحية لنظام وحشي حرمه من تلك الحقوق التي تعتز بها مؤسستنا الدولية هذه . ان الأعمال الأخيرة التي ارتكبتها حكومة جنوب افريقيا تسعى الى ترسيخ نظام سياسي واقتصادي واجتماعي معاد لمصالح الأغلبية السود في الجنوب الافريقي .

لقد رفضت الجمعية العامة ، منذ ثمانية أشهر ، "المقترحات الدستورية" التي قدمها نظام بريتوريا ، وأعلنت أنها تتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ورغم الاحتقار العالمي في المجتمع الدولي وتجاهل آثار هذه الاقتراحات على الموقف الداخلي ، مضى النظام في تنفيذها . ان الانتخابات للمجالس التشريعية الثلاثية سوف تجرى في الأسبوعين القادمين . ومن المقرر أن تجتمع المجالس الثلاثة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ .

وهناك من يصر على أن التمثيل السياسي المحدود الذى منح لمن يسمون بالشعب الملون والآسيوى في اطار "الدستور الجديد" يعد بداية لنهاية الفصل العنصرى . وهم يتصورون أنه في الوقت المناسب سوف يسهل دخول الممثلين من الأغلبية السوداء ، لأن

الأقلية البيضاء قد أدركت أنه ينبغي عليها أن تعمل بالتعاون مع الأجناس الأخرى . ومن رأى وفد بلادى أن هذا التقييم ليس واقعيا لأنه يتجاهل السجل الطويل للقمع والتعنت لنظام بريتوريا . اننا نرى أن ما يسمى "الدستور الجديد" انما هو عملية متعمدة لزيادة ترسيخ التفوق الأبيض عن طريق استقطاب المجموعات الأخرى من السكان . وبذلك تنقسم مقاومتها المتضافرة ضد الفصل العنصرى وتتعزز هياكل الفصل العنصرى ، الذى يعني التطور المنفصل .

اننا ندرك أن النظام يتصور انشاء نظام دستورى منفصل ومختلف للأغلبية السوداء يقوم على الأصل القبلي ويصمم على طريقة يكمل بها نظام البانتوستانات التي تسمى مواطن للقبائل الافريقية العشر في الاقليم . وسوف تكون الأغلبية الافريقية بذلك قد تحولت رسميا الى "مجموعات لأقليات" قبلية .

ان الأغلبية الأفريقية مجزأة ، ومنفصلة عن عائلاتها ، وبعدة ومنعزلة في البانتوستانات وهي تعمل تحت ظروف صعبة بأجور زهيدة في المناجم أو تعيش في المدن الهامشية التي تقع على حدود المدن البيضاء ، وأصبحت في وضع العمال المهاجرين في بلادها ، بل وفي وضع مجموعات الأقلية المحرومة من تراثها .

اننا نعرف جميعا أن أحد الأسباب التي دفعت النظام الى اعطاء حقوق سياسية محدودة لمجموعات السكان الملونين والآسيويين هو تحرير تجنيدهم الاجبارى في القوات المسلحة . وفي اطار اتفاقات عدم العدوان الحالية التي أجبرت جنوب افريقيا بعض البلدان الافريقية على التوقيع عليها معها ، وفي اطار محاولات النظام الأخيرة لفرض تسوية الاستقلال على ناميبيا التي من شأنها أن تستبعد خطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فان هذه الاستراتيجية الجديدة لها أبعاد شريرة .

اننا نشهد اليوم تطور النظام العنصرى المصقل ، الذى يقوم على أساس قوى وعميق ومخطط له بعناية . ان نظام بريتوريا يتخذ خطوات محسوبة بدقة لتمكنه من تشديد قبضته الاقتصادية والعسكرية على الجنوب الافريقي بأكمله . ان آثار ذلك على سلم واستقرار افريقيا وبصفة خاصة على الجزء الجنوبي من القارة ، خطيرة للغاية .

ومن المحتم على الذين يمكنهم أن يؤثروا على النظام ألاّ يسمحوا لأنفسهم بأن يخدعوا بادعاءاته حسن النية ورغبته في الاصلاح . ومن الاهمية بمكان أن يرفض المجتمع الدولي أن يظل شاهدا عاجزا لهذه المرحلة الاخيرة الخطيرة من تطور الفصل العنصرى .

ان وفد بلادى يحث جميع أعضاء مجلس الأمن على تأييد القرار الذى يرفض ما يسمى بالدستور الجديد . ان هذه الرسالة الاجماعية الى بريتوريا يمكن أن تهز ثقتها الزائدة وأن تكون مصدرا كبيرا لتشجيع هؤلاء الموجودين داخل جنوب افريقيا ، الذين يقاومون الهيكل الذى سوف يفرض عليهم .

ولأكثر من خمسمائة سنة تحملت افريقيا السوداء أكثر من حصتها الكاملة من المعاناة وليس هناك شيء أكثر من العمل المكثف من جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة من خلال هذا المجلس ، يمكن أن يعطي أملا لهذا الشعب المطوق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل ترينيداد وتوباغو على الكلمات الطيبة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل قطر ، الذى أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد الكواري (قطر) : سيادة الرئيس ، أشكركم على اعطائي الكلمة ، ويسرني أن أقدم اليكم التهنئة بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وادارتكم أعمال المجلس بما عهد فيكم من القدرة والكفاءة . كما أشكر الممثلة الدائمة للولايات المتحدة ، رئيسة المجلس السابقة ، على حسن قيامها بأعباء المسؤولية .

ان هذه هي المرة الأولى التي يتاح لي فيها المشاركة في مناقشات مجلس الأمن منذ بدء تمثيلي لبلادى لدى الأمم المتحدة في شهر أيار/مايو الماضي ، ويشرفني أن تكون المناسبة هي الحديث عن قضية تشارك الاصدقاء الافارقة وسائر الدول الاعضاء الاهتمام الشديد بها ، لكونها تنطوى على انتهاك صارخ لحقوق الانسان وتشكل جريمة في حق البشرية ، ألا وهي جريمة الفصل العنصرى ، الذى أدانته الامم المتحدة ، ولا تزال ، في قرارات متلاحقة لم يقابلها النظام العنصرى في بريتوريا الاّ بالتحدى وعدم الاكتراث في مواجهة الادانة الجماعية من المجتمع الدولي لتلك السياسات والممارسات .

ان الاجراءات الدستورية الجديدة في جنوب افريقيا والانتخابات النيابية المزعومة ليست أبدا تراجعا عن سياسة الفصل العنصري ولا تخفيفا من وطأة تلك السياسة . بل هي في الواقع تثبيت لاركان تلك السياسة البغيضة وتأكيد لسيطرة الأقلية البيضاء على مقاليد الأمور واستبعاد الأغلبية العظمى من سكان البلاد عن أى دور في حكم أنفسهم بأنفسهم في مجتمع ديمقراطي يكون المواطنون جميعا فيه سواء في الحقوق والواجبات والمشاركة في ادارة دفة الحكم في البلاد .

لقد أدانت دولة قطر سياسة الفصل العنصري منذ أن شاركت في أعمال الأمم المتحدة ، وكان موقف بلادى على الدوام استنكار الفصل العنصري ورفض التمييز بين بعض سكان جنوب افريقيا والبعض الآخر على وجه يحرم ثلاثة وعشرين مليونا من الأفارقة من أدنى الحقوق في بلادهم ويؤمن للأقلية البيضاء الانفراد بحكم البلاد والاستئثار بخيراتها ، دون أى اعتبار للمبادئ السامية التي يتمسك بها أعضاء المجتمع الدولي في ظل ميثاق الأمم المتحدة وطبقا للمواثيق والعهود الأخرى التي هي الآن جزء من التنظيم القانوني للمجتمع الدولي المعاصر . وتمشيا مع ذلك الموقف الثابت فان بلادى تؤيد كل ما من شأنه إعمال حقوق أغلبية شعب جنوب افريقيا وتدين في ذلك الصدد المناورات الدستورية الاخيرة لحكومة الأقلية البيضاء ، انطلاقا من ايمانها بمبادئ الامم المتحدة وبحق الشعوب في حكم أنفسها بأنفسها في ظل المساواة التامة بين الجميع .

ان دستور جنوب افريقيا الجديد إن هو الا دستور للأقلية البيضاء وحدها تبغي به تأكيد انفرادها بالسلطة في البلاد . فالدستور المزعوم يبقي على امتيازات الأقلية البيضاء ، ولكنه من باب ذر الرماد في العيون يقرر لقرابة مليونين وسبعمائة ألف ممن يسمون بالملونين وثمانمائة ألف من أصل هندى حق التصويت لمجالس جزئية منفصلة ليست لها سلطات حقيقية وخاضعة كل الخضوع لسلطان برلمان الأقلية البيضاء . هذا بينما يستمر اهدار آدمية سكان البلاد الأفارقة الذين يمثلون الاغلبية الساحقة فيظلون محرومين من التصويت ومن الاشتراك بأية صورة كانت في حكم بلادهم .

فأى دستور هذا وأية انتخابات ؟

ان إعمال مثل ذلك "الدستور" واجراء مثل تلك "الانتخابات" ليس من قبيـــل الأمور الداخلية للدولة المعنية اذ أن كل فعل من أفعال الفصل العنصرى وكل اهـــدار لحقوق الانسان الأساسية يمثل انتهاكا للنظام القانوني الدولي من حق الامم المتحدة بـــل من واجبها أن تتصدى لمنعه وأن تشجبه وتندد به لأن استمرار تلك الاوضاع يزيد التوتـــر ويؤجج النزاع في جنوب افريقيا . ولا يسع مجلسكم الموقر أن يقف أمام مثل تلك الحالة مكتوف اليدين ، ومن واجب أعضاء المجلس كافة أن يكونوا على مستوى المسؤولية في هذا الموقـــف فلا يضعوا أية عراقيل أمام توصل المجلس الى اتخاذ قرار فعال .

ان وفد دولة بلادى اذ يؤيد حق جميع أفراد شعب جنوب افريقيا في المشاركة في حكم البلاد بلا تفرقة أو تمييز يحث مجلس الأمن على تبني مشروع القرار الذى تقدم به ثمانيـة من أعضائه ويرجو أن يتخذ المجلس مثل ذلك القرار لأن حكومة الأقلية البيضاء لن تتوقف عن تحدى ارادة المجتمع الدولي ما لم تقتنع بالدليل الحاسم بأن الدول التي اعتمـــدت على تأييدها السياسي حتى الآن في تحديها لتلك الارادة ، وفي تنكرها لمبادئ الميثـــاق والعهود الدولية ذات العلاقة قد آثرت أخيرا جانب الحق والعدل وانضمت الـــى الارادة الجماعية للمجتمع الدولي كما عبرت عنها قرارات الجمعية العامة المتكررة وقرارات مجلـــس الأمن في موضوع الفصل العنصرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل قطر على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل اندونيسيا وأدعوه الى شغل مقعد على طاولـــة المجلـــس والادلاء ببيانـــه .

السيد الأتاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيـــــدى الرئيس ، أود بادئ ذى بدء أن أعرب عن تقدير وفدى الصادق لكم وللسادة أعضاء المجلس اذ اتحتم لي هذه الفرصة للاشتراك في المداولات الحالية بشأن مسألة تثير بالغ قلقنا جميعا . اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي اهنئكم على تبوئكم رئاسة المجلس لهذا الشهر واؤكـد لكم تقدير وفدى الكبير بصفتكم رجل دولة ومهارتكم الدبلوماسية التي لا غنى عنها لضمـــان نجاح جهودنا المشتركة .

لقد دعي لهذا الاجتماع الذى يعقده مجلس الامن على وجه الاستعجال للنظر في السلسلة الاخيرة من الخدع القانونية التي قدمها نظام بريتوريا العنصرى للعالم ولاتخاذ قرار بشأنها .

ولعشرات السنين ما فتئ هذا المجلس والمجتمع الدولي بأسره يسعيان الى اجبار جنوب افريقيا على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى غير الانسانية . ان رد بريتوريا تمثل دائما في التحدى المتعجرف والالتجاء المتكرر الى المناورات الملتوية الخادعة التي ترمي الى ترسيخ هذا الشكل المؤسسي البغيض من القمع والتمييز العنصرى ليس فقط في جنوب افريقيا بل أيضا في ناميبيا التي لا تزال تحتلها وتستغلها .

وفي الأسابيع القليلة القادمة فان نظام بريتوريا سوف يحاول أن يضع اللمسات الاخيرة لانشاء جهاز تشريعي منفصل يتشكل من ثلاثة مجالس للاقلية البيضاء ولما يسمى بالأشخاص الملونين وللأشخاص من أصل آسيوى . والانتخابات المقرر أن تجرى في يومي ٢٢ و ٢٨ آب/أغسطس ليست الا محاولة لادخال دستور سنة ١٩٨٣ في حيز التنفيذ . ان هذه الخطوات توصف بأنها اصلاحات دستورية مستنيرة من شأنها تحقيق مشاركة أوسع لقطاعات معينة من السكان في الحياة السياسية في البلاد . ان العالم لا يمكن أن تخدعه هذه المهزلة الدستورية لانها لن تؤدى الى زيادة الديمقراطية ولن تقلل من القمع العنصرى للأغلبية الساحقة من السكان الأفارقة الاصليين .

وبالفعل منذ أن اقترحت الاصلاحات الدستورية المزعومة وأقرها الناخبون البيض في جنوب افريقيا وحدهم في العام الماضي أدانتها عالميا الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرا القمة لبلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية .

وقد رفض هذه المؤامرة أيضا من يسمون بالملونين والمنحدرون من أصل آسيوي والممثلون الحقيقيون لهم الذين وصفوها على نحو صحيح بأنها "تعبير كلاسيكي عن العقيدة الاستعمارية".

واننا اذا أمعنا النظر في التغييرات الدستورية المقترحة تكشفت لنا طبيعتها البغيضة . أولا ان النظام التشريعي الذي يضم ١٧٨ عضوا من الأعضاء البيض و ٨٥ عضوا من الملونين و ٤٥ عضوا من الآسيويين هو ببساطة برلمان زائف لأنه لا يكتفي بأن يجعل البيض يحتفظون بأغلبية أوتوماتيكية فحسب ولكنه أيضا يمنح الرئيس سلطات مطلقة بما في ذلك سلطته الممثلة في عقد البرلمان وحله . ثانيا ، انه مهين لأنه يحاول اختيار من يسمون بالملونين والناس المنحدرين من أصل آسيوي وجعلهم شركاء ومنفذين بديلين لنظام الفصل العنصري . ثالثا انه غير تمثيلي لأن الغالبية السوداء من السكان الأصليين مستبعدة تماما . لذلك فان التغييرات التي اقترحتها بريتوريا لا تمثل في جوهرها شيئا سوى صقل جديد لسياسة البانتوستانات البغيضة واضفاء الطابع القانوني عليها .

ان آثار هذه التغييرات هي في الحقيقة آثار بعيدة المدى وهي آثار لا يشك في خطورتها . وانها لن تؤدي الى زيادة الخلاف والفرقة داخل جنوب افريقيا نفسها وفي جميع أرجاء جنوب افريقيا فحسب ولكنها سوف تزيد بالتأكيد أيضا من خطر تهديد السلم والأمن الدوليين .

وفي ضوء هذه التطورات المأساوية لا بد لمجلس الأمن أن يتخذ موقفا واضحا وحاسما . وليس أمام هذه الهيئة من خيار سوى ادانة هذه المناورة الأخيرة برفضها رفضا قاطعا الانتخابات المقررة وفرض ما يسمى بالدستور الجديد . وعلاوة على ذلك ، لا بد من اعتبار جميع الاجراءات التي قام بها النظام من جانب واحد ضد الغالبية من السكان لاغية وباطلة وبالتالي رفضها بصورة جماعية . وان القيام بأي عمل أقل من هذا يعتبر انتهاكا خطيرا لمصداقية وهيبة هذا المجلس والأمم المتحدة ككل . واننا لعلى ثقة بأن القيام بعمل حاسم الآن من شأنه أن يوفر التأييد والتشجيع اللازمين للغالبية الافريقية في كفاحها المشروع ضد القهر الاستعماري والتمييز العنصري .

وقد تم تعريف الفصل العنصرى طى نطاق عالمي بأنه جريمة ضد الانسانية . ففيه يتمثل جوهر الازدراء الانساني وانتهاك الحقوق الأساسية للانسان . لذلك فان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه أو تحسينه الا عن طريق اتخاذ تدابير اضافية . وينبغي القضاء طيه قضاء مبرما . وانه لا يمكن تحقيق السلم الدائم والعدالة الاجتماعية في جنوب افريقيا وفي القارة الافريقية برمتها الا عن طريق اقامة مجتمع ديمقراطي وغير عرقي جديد يقوم طى حكم الأغلبية . ويأمل وفدى بألا تتهرب جميع الحكومات ، بما في ذلك الحكومات التي ماتزال تقدم المساعدة والتأييد الى نظام بريتوريا ، من مسؤوليتها المعنوية والسياسية المتمثلة في الاشتراك في السعي العام من أجل تحقيق هذا الهدف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اندونيسيا طى كلماته الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل توغو ، وأدعوه الى شغل مقعد طى طاولة المجلس ، والادلاء ببيانه .

السيد ادجوى (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدى الرئيس ، انني لسعيد ايما سعادة وأنا أتكلم في المجلس للمرة الأولى تحت رئاستكم أن أقدم اليكم تهانينا القلبية طى تسنمكم منصب رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وهذه اشادة أنتم جديرون بها تماما لما تتمتعون به من خصال شخصية ولما تتمتعون به من خصال ، بوصفكم دبلوماسيا . انكم تمثلون بلدا تربطه ببلدى أواصر وثيقة من الصداقة والتعاون . وأن هذه الخصال التي تتمتعون بها ستضمن بالتأكيد نجاح عمل المجلس .

وأود أيضا أن أهنئ سلفكم ، السيدة جين كيركباتريك التي بفضل حكمتها تمكن المجلس من أن يتمتع بهدوء نسبي في شهر تموز/يوليه . وأخيرا أود أن أعرب عن امتناني للمجلس طى اعطائي هذه الفرصة للكلام بشأن الاصلاحات الدستورية المزعومة في جنوب افريقيا وهي مسألة طرحتها أمام المجلس المجموعة الافريقية .

" وضد سعدنا المشترك لتحقيق مثل الميثاق وأهدافه يجب ألا يغرب عن ناظرنا مستوى العالم الذى ننشد بناءه والمسوغ النهائي لجميع أنشطتنا وهو: الفرد البشرى الذى نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان على حقه في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات الأساسية تحققا تاما". (A/38/1)

هذه هي كلمات الأمين العام للأمم المتحدة اقتبستها لتوى وهي وثيقة الصلة بصورة خاصة اذ أن المجلس ينظر في مشكلة تقوية الفصل العنصرى عن طريق المقترحات الدستورية المزعومة .

ان المجموعة الافريقية بوضعها هذه المسألة أمام مجلس الأمن تريد أن تنبه المجتمع الدولي مرة ثانية الى خطورة تطور نظام الفصل العنصرى ومطالبته باتخاذ اجراء قبل فوات الأوان . ان الاصلاحات الدستورية المزعومة ترمي الى هدف واحد ، وبالتحديد الى تعزيز سياسة الفصل العنصرى وجعلها منظمة . ان هذه الاصلاحات ليست سوى مشهد في مأساة تتحرك دون توقف نحو نتيجة مأساوية حيث نجد أن الانسان الأسود المحروم بالفعل من حقوقه سوف يصبح غير موجود .

كيف يمكننا أن نتوصل الى نتيجة غير تلك عند نظرنا في هذه الاصلاحات المزعومة وعند ما نرى أن المقترحات الدستورية تهدف الى السماح للملونين والأشخاص المنحدرين من أصل آسيوى بالمشاركة في الحياة السياسية في البلاد ، بينما هناك ٢٣ مليون افريقي يشكلون الغالبية الساحقة من السكان مستبعدون من هذه المشاركة . وستتمكن كل مجموعة عرقية باستثناء الأفارقة من تسيير شؤونها ، وسيقرر طبيعة ذلك رئيس الدولة في ظل نظام جديد من التمثيل الدستورى يضم ١٣٠ ممثلا من الملونين والمنحدرين من أصل آسيوى مقابل ١٧٨ من الممثلين البيض وهذا يعني أن البيض سوف يواصلون تطبيق قوانينهم على المواطنين من الدرجة الاولى والثانية أى الملونين والآسيويين ومن ثم ستطبق بالطبع على السود .

يتساءل المرء ، بحكم أى منطق يكون لـ ٢ر٨ مليون ملوّن و ٨٠٠ ٠٠٠ شخص من أصل آسيوى في جنوب افريقيا الحق في انتخاب ممثلين بينما يحرم ٢٣ مليون أسود من هذا الحق .

ان نظام الفصل العنصرى له منطقه الخاص لأنه يقوم على أساس السيطرة العنصرية ، ومن هنا نفهم ببساطة أن الهدف الذى تسعى اليه الأقلية البيضاء في بريتوريا هو أن تحوّل ثلثي الاقليم الى منطقة تابعة للبيض وفقا لقانون الأراضي لعام ١٩٣٦ . من هنا نفهم كذلك سياسة اقامة المعازل وانشاء بانتوستانات يزعم أنها مستقلة ، وذلك لإحكام السيطرة على السود وتحريدهم من جنسية جنوب افريقيا . وفي الوقت الحالي نجد أن ٢٣ مليونا من السود يشغلون ١٣ في المائة فقط من الأراضي ، وأن ٨٧ في المائة من تلك الأراضي باقية في أيدى خمسة ملايين من البيض .

وبعد أن أصبح السود في جنوب افريقيا غرباء في وطنهم نتيجة لاتباع سياسة اقامة البانتوستانات ، توجه سلطات بريتوريا الآن انتباهها الى السكان "الملونين" والسكان ذوى الأصل الآسيوى الذين لا يشملهم قانون تصنيف الأعراق وقانون الأراضي لعام ١٩٣٦ وذلك من أجل إحكام السيطرة عليهم بجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية في خدمة هذه السلطات ولا سيما القوات المسلحة حتى تتمكن من استخدامهم للقضاء على زملائهم المواطنين ذوى البشرة السوداء .

من الأهمية بمكان ألّا يخدع سكان جنوب افريقيا الملونون والسكان ذوو الأصل الآسيوى . فالتضامن الموجود دائما بين السود والملونين يجب أن يستمر ، وذلك بغية تحقيق الهدف الذى يرمي الى انشاء نظام اجتماعي يتساوى فيه الجميع . ان الأشقاء الملونين والذين من أصل آسيوى والأصدقاء البيض الذين ساهموا في الكفاح من أجل الحرية والعدالة في وطنهم في جنوب افريقيا ينبغي أن يتمسكوا باليقظة وألّا يقعوا في شراك المناورات الجديدة التي تقوم جنوب افريقيا بها .

يجب ألّا ينسى المواطنون من أصل آسيوى ، كما أشار بحق ممثل الهند السفير كريشنان ، الدور الهام الذى اضطلع به أشقاؤهم في الكفاح ضد العنصرية . اننا سوف نذكر على الدوام كيف عمل مهاتما غاندى أب الدولة الهندية ضد القهر في جنوب افريقيا .

عندما وافق جمهور الناخبين البيض في جنوب افريقيا على "الاصلاحات الدستورية" في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ فان المجتمع الدولي لم يخدع ، بل اتخذت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة ودون أى اعتراض القرار ٣٨/١١ الذى ورد فيه ضمن أمور أخرى أن الجمعية العامة :

"ترفض ما يسمى 'المقترحات الدستورية' وجميع المناورات الماكرة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ليزيد ترسيخ حكم الأقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصرى ."

ان لوفد بلادى وطيد الأمل في أن يضطلع مجلس الأمن كذلك بمسؤولياته وأن يتخذ قرارا يرفض أيضا تلك 'التدابير الدستورية' التي تهدف أساسا الى تعزيز سياسة الفصل العنصرى التي أدينت بالفعل . ان مجلس الأمن ، بذلك ، سيذكرنا بأن الهدف النهائي لكل أنشطتنا هو الانسان بصرف النظر عن عرقه ، وبأننا ، شعوب الأمم المتحدة الموقعة على الميثاق أو المنضمة اليه ، قد آلينا على أنفسنا "أن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره ."

ان الرئيس المؤسس لتجمع الشعب التوغولي ورئيس جمهورية توغو ، الجنرال غناسينغبي أياديما قال :

"ان توغولا يمكنها أن تقبل التسوية المذلّة المتعلقة بحالة الظلم والقهر السائدة في تلك المنطقة حيث نرى أن ثمة نظاما غير جدير بالعيش في وقتنا هذا ، يتعارض مع جميع القيم الأخلاقية ، يتعزز على حساب العنف الذى يمارسه ضد شعب ليس له ذنب سوى لون بشرته ."

لقد حان الوقت لأن ينتهي الفصل العنصرى ، ووفد بلادى على ثقة من أنه اذا

ما أرادت الدول ذلك حقا فان نعي الفصل العنصرى سيسمع قريبا في جنوب افريقيا . اننا نرجو أن تتحمل كل الدول مسؤولياتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل توغو على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل غيانا ، وأدعوه الى الجلوس على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد سينكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى ، يسعدني سعادة خاصة أن أراكم باعتباركم ممثلا لبوركينا فاصو ، الدولة الصديقة غير المنحازة ، تتولون رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس . ان مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة وكفاءتكم والتزامكم الذى لا يحيد بسياسات تقوم على أساس مبادئ الانصاف والعدالة خير ضمان بأن تكلل أعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس بالنجاح وبأن تتسم بالفاعلية .

أنتهز هذه الفرصة كذلك لأعرب لسلفكم سعادة السفيرة حين كيركباتريك عن تقدير وفد بلادى للأسلوب القدير الذى أدارت به أعمال المجلس في شهر تموز/يوليه .

منذ عشر سنوات دارت في هذا المجلس مناقشة هامة وعميقة بشأن علاقات جنوب افريقيا مع الأمم المتحدة . وأود أن أدعو أعضاء المجلس الى الرجوع معي الى ثلاثة بيانات تم الادلاء بها أثناء تلك المناقشة . في تلك المناسبة طالب بعض أعضاء المجلس بطرد جنوب افريقيا من الأمم المتحدة . انني أذكّر بهذه المناسبة لا بسبب رغبة وفد بلادى احياء مسألة الطرد من جديد ، وأود أن أوضح هذا تماما . ولكنني أقوم بهذا الجهد ، محاولا وضع المناقشة الحالية في منظورها التاريخي الصحيح . وأعتقد - في تواضع تام - أن هذا الجهد قد يساعدنا في تحليلنا الحالي للحالة المتعلقة بجنوب افريقيا .

لقد قال ممثل نظام الأقلية العنصرية في المجلس في تلك المناقشات ما يلي :

" . . . سوف نقوم بكل ما في وسعنا حتى نتجاوز التمييز العنصرى القائم على العرق أو اللون . "

ويذكر الأعضاء أن ثمة ثلاث دول استخدمت حق النقض بشأن مشروع القـرار الـذى طالب بالطـرد . وان ممثل احدى الدول التي استخدمت حق النقض قال :

" . . . ان عالمنا يتطور والحالة في افريقيا تتطور . لقد تغيرت الحـالة منذ العام الماضي في المنطقة المتاخمة للجنوب الافريقي . وهناك عوامل جديـدة آخذة في الظهور، وينبغي للذين يعارضون بعناد اجراء التغيير، أن يأخـذوا تلك العوامل في الحسبـان ."

لقد قال ممثل فرنسا هذا الكـلام .

أما ممثل دولة أخرى مارست حق الاعتراض فقد قال انه لو اتجه المجلس الى طرد جنوب افريقيا .

" . . . فانه سوف يكون من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، على هذه المنظمة أن تستكشف وتستغل البيانات التي صدرت مؤخرا سواء هنا أو في جنوب افريقيا والتي تثير الأمل في احداث تغيير في الاتجاه الصحيح " .

وكان هذا هو ممثل المملكة المتحدة .

أما ممثل الولايات المتحدة فقد قال :

" . . . لقد شجعتنا في حقيقة الأمر بعض الكلمات المشجعة التي ألقاها في هذه القاعة الممثل الدائم لجنوب افريقيا . ففي يوم ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر قال ما معناه ان حكومة جنوب افريقيا لا تستجيب من فراغ وانما تستجيب نتيجة رد فعل أحداث عالمية من بينها الادانة التي توجه الى الفصل العنصري الذى تمارسه جنوب افريقيا . . . وسياساتها في اطار هذه المنظمة الدولية " .

وبعد ذلك ، قال السفير سكالي ما يلي :

" . . . تعتقد حكومة بلادى أن النهج الذى يطالب بانجاز كل شيء والا فلا ، يمثل خطأ استراتيجيا كبيرا خاصة في وقت نستمع فيه الى أصوات جديدة بشأن التوفيق صادرة عن جنوب افريقيا . وهذه الأصوات ينبغي الانصات اليها " .

لقد حدث هذا منذ عشر سنوات . وبعد هذه التعبيرات التي تدعو الى التفاؤل والتي أدلت بها جنوب افريقيا وبعض اصدقائها الغربيين في هذا المجلس فيما يتعلق بامكانيات حدوث تغيير في جنوب افريقيا ، فانه من المفيد لهذا المجلس أن يدرس المدى الذى أمكن فيه تبرير هذا التفاؤل بأحداث تالية . واذا ما أثبتت هذه الدراسة أن هذا التفاؤل لم يكن له ما يبرره ، فانني أعتقد أن هناك مسؤولية خاصة تقع الآن على كاهل الذين شجعوا في عام ١٩٧٤ هذا الشعور بالتفاؤل ، والذين حالوا دون قيام هذا المجلس باتخاذ اجراءات ضد جنوب افريقيا .

وبسبب ضيق الوقت ، لن أتناول بالتفصيل الأعمال التي قام بها نظام بريتوريا بين عام ١٩٧٤ والوقت الراهن وهي أعمال معروفة لدى الجميع . ان الحقيقة التي نواجهها الآن عبارة عن مشروع تشريع تقرر دخوله الى حيز التنفيذ في القريب العاجل ويمثل تدهورا جديدا لأوضاع السود في جنوب افريقيا وكذلك الملونين والسكان الهنود ، لأن هذا سوف يكون نتيجة ما أشير اليه باعتباره اصلاحات دستورية في جنوب افريقيا .

انني أؤكد تأكيدا خاصا بشأن أعضاء السكان السود ، الغالبية الساحقة في جنوب افريقيا ، الذين يتم تأكيد نزع مواطنتهم عن طريق هذه الاصلاحات المزعومة والذين يستبعد بالنسبة لهم أى أمل في مشاركتهم في العملية السياسية في بلادهم .

ولذلك ، فان هذه المناقشة في حقيقة الأمر ليست ببساطة عن جنوب افريقيا ومحاولات نظام بريتوريا للحفاظ على تفوق حكم الأقلية البيضاء والفصل العنصرى . انها أكثر من ذلك ، انها مناقشة بشأن هذه المنظمة وفعاليتها عندما تتناول بالدراسة المهانة الانسانية الواسعة المدى ، كما هو الحال في جنوب افريقيا ، وبصفة خاصة ، فان هذه المناقشة تتعلق أيضاً بأعضاء المنظمة الذين سمحوا لبذاءة العنصرية أن تصل الى ذلك الحد الذى نشهده في جنوب افريقيا بينما تؤكد للمجتمع الدولي أن ثمة تغييرا على وشك الحدوث .

ان مشاغلنا بشأن الفصل العنصرى بعيدة المدى ؛ انها قديمة قدم هذه المنظمة نفسها ، وعبر السنين قمنا بدراسة جميع أوجه هذا النظام وآثاره على السكان المقهورين . ان الجمعية العامة تدعو دائما لاتخاذ اجراء محدد من جانب الدول الأعضاء بشكل منفرد ، وكذلك من جانب مجلس الأمن ، وذلك حتى تحول دون انتشار هذا الوباء الذى يمثله الفصل العنصرى وحتى يمارس الضغط على نظام بريتوريا لتغيير سياساته .

لقد اتخذ عدد من الدول اجراءات ايجابية ، كل بطريقتها الخاصة ، وذلك بغية ممارسة الضغط على نظام بريتوريا . الا أن هذا لم يكن كافيا لتحقيق الأهداف

المرجوة . وبينما كانت ادانة الفصل العنصرى على نطاق عالمي ، فانه لم يتحقق حتى الآن توافق آراء دولي بشأن الحاجة الى القيام باجراء ملموس بشأنه . وقامت جنوب افريقيا باستغلال عدم توفر توافق الآراء هذا بشكل منتظم .

لقد دعي مجلس الأمن دوما الى اتخاذ أنواع معينة من الاجراءات ضد جنوب افريقيا بسبب سياساتها العنصرية والعدوانية . وتحظى هذه النداءات دائما بتأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء . الا أنه كان هناك دائما عدد قليل من الدول التي حالت دون قيام المجلس بالتصرف على النحو المطلوب . ان أكثر ما ساعد على الحفاظ على جنوب افريقيا وعلى مواصلة الفصل العنصرى هو اقتناع ذلك النظام بأن الفوائد الاقتصادية والاستراتيجية التي تعود من وراء ذلك النظام سوف تحول دون قيام أصدقائه الغربيين باتخاذ اجراءات من شأنها أن تساعد على احداث تغييرات تنهي الفصل العنصرى . وهذه الدول الغربية المعنية لم تقل شيئا ولم تفعل شيئا من شأنه أن يزعزع هذا الاقتناع ، بل على العكس من ذلك ، فان مواقفها وأعمالها أدت الى تشجيع ذلك الاقتناع وساعدت على زيادة الشطط الذى نشهده الآن في جنوب افريقيا .

هناك بعض الدول ليست بالغة الصغر بالنظر الى جهودها المعترف بها دوليا في اعادة البناء الوطني تواجه بتفحص خارجي مدقق ، مع تخصيص مقادير هائلة من الطاقة والموارد تحت شعار الاهتمام بحقوق الانسان . ومع ذلك فان الفصل العنصرى اللاانساني الذى يمارس المهانة الانسانية المنتظمة ضد **الغالبية الساحقة من الشعب لا يثير** هذا الاهتمام ؛ سواء لأن ضحاياه من السود الخاضعين له أو بسبب الرغبة في الحصول على أكبر فائدة ، أو بهذه العوامل كلها مجتمعة . ومهما كان السبب فانه لتعقيب محزن حقا بشأن طبيعة الالتزام ذلك الذى تتظاهر بالتمسك به بعض الدول للحفاظ على قيم معينة ، بأن سياسات الفصل العنصرى التي يتبعها نظام بريتوريا ينبغي أن تجد التشجيع الذى تجده في مواقف بعض الدول الغربية .

ان ثمة مفارقات تشريعية مثل الاصلاحات المزعومة نرى أن بامكانها أن تحول دون قيام السود بالمشاركة السياسية ، الا أنه لا يمكن أن يكون هناك تشريع بمقدوره أن يقضي على الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا ، ولا يمكن أن يكون هناك تشريع بمقدوره أن يقضي على الغضب الأسود الذى تولده وتزيده تلك التدابير . ولعلكم تذكرون ، عندما تنظرون الى الماضي خلال سبعة عقود من الاحتجاج الأسود في جنوب افريقيا ، كيف كان ذلك الاحتجاج متشنجا غير واثق من نفسه بل أيضا معتدلا في أيامة الاولى . ان عناد الزمرة الحاكمة في جنوب افريقيا ورفضها مطالب السود في كل مرة هما اللذان اضطراهم الى اتخاذ مواقف ذات اتجاه عسكرى أكبر وأكثر قسوة . وان التدابير الدستورية التي ننظر فيها الآن لن تؤدى الا الى مزيد من الغضب والغربة .

لا يزال الوقت مناسبا لتحويل هذه المشاعر الى طرق تتسق مع التغير السلمي اذا ما كان لنظام بريتوريا أن يهتم بهذه العملية . الا أنه في الوقت الحاضر ، مادامت الغالبية السوداء لجنوب افريقيا محرومة من المشاركة السياسية ، فانها سوف تعبر عن نفسها بالاسلوب الوحيد الذى ظل مفتوحا أمامها . ان نظام بريتوريا لا يمكنه أن يدفع غالبية السكان الى مرحلة انتظار مشوب بعدم اليقين يغذيها الغضب ويشوبها الترقب من النتائج . سوف تكون هناك أكثر من شاربفيل وأكثر من سويتو وكل منها أكبر من سابقتها . سوف يسقط كثيرون ، ولكن عند سقوطهم سوف يحملون الشعلة ويعطونها لآخرين ، سوف يحملونها صوب الكفاح دفاعا عن كرامتهم .

وهذه " الاصلاحات الدستورية " تؤكد الحاجة الملحّة لأن يتخذ هذا المجلس اجراء لاستئصال شأفة أنظمة الفصل العنصرى . لقد خيّم الظلام في آفاق الأمل التي ولّدتها جنوب افريقيا في ١٩٧٤ نتيجة لاجراءات نظام بريتوريا نفسه . فما هي الحجة التي يتذرعون بها الآن ؟ وماذا ننتظر منهم بعد ذلك ؟

وفي نفس الوقت ، أضم صوتي الى تلك الوفود التي سبقتني هنا في التعبير عن دعمها للقرار الذى اتخذه هذا المجلس ، والذى يرفض الاصلاحات الدستورية المزعومة ويطالب الدول بألا تعترف بنتيجة الانتخابات المزعومة التي سوف تجرى فيما بعد ، في شهر آب / أغسطس ، بأى طريقة من الطرق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل غيانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو السيد ليزاوانا مخندا ، الذى وجه اليه المجلس دعوة وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد مخندا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لوفدى ، سيدى ، الذى يتكلم هنا بالنيابة عن جماهير بلدنا آزانيا المضطهدة والمستغلة والمقهورة التي تتعرض للتمييز ، أن يهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب / أغسطس . ونحن واثقون من أن قيادتكم الرشيدة التي تجلّت فيها مهاراتكم الدبلوماسية سوف توجّه بنجاح وقدرة المداولات ، وتسهّل جهود مجلس الأمن للتوصل الى قرار عادل وانساني .

اسمحوا لي أيضا بأن أنضم الى اولئك الذين عبّروا قبلي عن تقديرهم واعجابهم بسلفكم ، السفيرة جين كيركباتريك ، ممثلة الولايات المتحدة ، للطريقة التي أدارت بها المداولات في هذا المجلس في الشهر الماضي . وبعد اذنكم أيضا ، سيدى الرئيس ، يود وفدى أن يعبّر عن رضائه المحدود عن الموقف الذى اتخذته سفيرة الولايات المتحدة عندما تكلمت ممارسة لحقها في الرد بالأمس . وقد أخذنا علما بذلك الموقف .

أخيرا وليس آخرا ، نقدم امتناننا لأشقائنا وشقيقاتنا في المجموعة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز والدول الاشتراكية ، وكل الذين وقفوا الى جانبنا خلال هذه المداولات . ولهم جميعا نقول ، واسمحوا لي أن أقتبس من شقيق كان في حركة التحرير التي نجحت الآن " ان صوت الشعب هو صوت الله ، وسوف ينتصر دائما " .

في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، صوت الناخبون البيض فقط ، الذين يمثلون خمس اجمالي سكان آزانيا ، في استفتاء على المقترحات الدستورية التي قدمها جناح بيتر بوتها للحزب الوطني الأبيض الحاكم . وغني عن القول انه منذ صدور ما يسمى بالمقترحات الدستورية جرت مناقشات ومجادلات سواء داخل أو خارج آزانيا .

ان الدستور الجديد ، الذى يسمّى رسميا دستور جمهورية جنوب افريقيا ينص على انشاء برلمان ثلاثي يتكون من ثلاثة مجالس منها مجلس عموم يضم ١٧٨ عضوا من البيض ، ومجلس ممثلين يضم ٨٥ عضوا لمن يسمّون بالملونين — وهو اسم يطلق في الفصل العنصرى في جنوب افريقيا على الأشخاص ذوى الجنس المختلط — ومجلس للنواب يضم ٤٥ عضوا من الشعب الآسيوى الأصل . وهنا قد يكون من المفيد أن نلاحظ انه اذا ما قال شخص بأنه عضو في مجلس الممثلين فعلينا أن ندرك فورا انه ملون ، واذا ما قال انه عضو في مجلس النواب فاننا ندرك فورا انه آسيوى الأصل .

ان البيض ، ومن يسمّون بالملونين والشعب الذى هو من أصل هندى ، الذين يصوتون بصورة منفصلة ، سوف ينتخبون أعضاء البرلمان للعمل في ثلاثة مجالس منفصلة للبرلمان . ان البيض ومن يسمّون بالملونين والشعب الآسيوى الأصل كل هؤلاء يبلغون جميعا ٧ر٨ مليون أو ٢٧ في المائة من اجمالي سكان جنوب افريقيا . واذا ما نظرنا بعناية الى نسبة التمثيل أربعة الى اثنين الى واحد التي توصل اليها الحزب الوطني الحاكم ، يصبح من الواضح الجلي أن السلطة الفعّالة سوف تكون في أيدى الأقلية من الحكام البيض الحاليين .

ويجب أن نلاحظ أيضا أن الدستور الجديد يستبعد بالكامل الغالبية الافريقية الأصلية . وقد " برر " استبعادهم اقامة ١٠ مما يسمّى بالبانتوستانات المستقلة ، التي يجب عليهم أن " يمارسوا فيها حقوقهم السياسية والمدنية " وقد تأثر حاليا ما يقرب من ١٠ ملايين افريقي نتيجة لنقلهم الى البانتوستانات . وان العشرة بانتوستانات المذكورة سوف تغطي ٧ر١٢

في المائة من اجمالي أراضي جنوب افريقيا . وان الـ ٣ر٨٧ في المائة الباقية قد أعلنت " جنوب افريقيا البيضاء " ، حيث اعتبر السكان الأفارقة الأصليون ، وهم الملاك الحقيقيون ، بصـــورة تعسفية انهم أجانـب .

ان النظام ، بموجب الدستور الجديد الذى سوف ينفّذ ابتداء من ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، يرمي الى العمل بطريقة تضمن انه حتى اذا ما اتحد كل من يسمّون بالملونيـــــن والآسيويين الأعضاء في البرلمان في مواجهة معارضة البيض فلن يزيدوا عن ٤٩ في المائـة مـــن المجلس الابيض ولن يتمكنوا من منع الأقلية البيضاء التي لا تزيد عن ٥ر٢ مليون من الافريقـــان من السيطرة على الحكومة . ومن ثم فان السلطة الحقيقية سوف تظل دائما في أيدى الحـــزب الوطني ، وهو الحزب الحالي الحاكم .

ومع ذلك ، فقد استبعد أيضا حكم الأغلبية بالاتحاد المقترح بين البيض ومن يسـمّون بالملونين والشعب الاسيوى الأصل . فكل مجموعة عرقية سوف تدير " شؤونها الخاصة " . ومـــا يعتبر من " الشؤون الخاصة " هو أيضا محدد ، ويتضمن الثقافة والمدارس والفن والترفيه وتخطيط المجتمع والخدمة الاجتماعية . وكل شيء آخر قد تم تحديده باعتباره من " الشؤون العامـــة " . ويجب أن نلاحظ أن من يسمّون بالملونين والآسيويين الأعضاء في البرلمان لن يتمكنوا من عـــرض أى موضوع في مجلسهم الخاص اذا لم يكن القانون الدستورى الجديد مصحوبا بشهادة مـــن رئيس الدولة تقول بأن هذا الموضوع يتعلق " بالشؤون الخاصة " للسكان المعنيين .

وبايجاز سوف يسمح لمن يسمّون بالأعضاء الملونين والآسيويين في البرلمان بمناقشة تلك المسائل وحدها ، التي تسمى " الشؤون الخاصة " ، والتي يقررها رئيس الدولة ، الذى سيكون دائما عضوا في حزب الأغلبية في مجلس البيض . وعلى سبيل المثال ، لن يسمح لمن يسمّون بالأعضاء الملونين والأعضاء الآسيويين بمناقشة " قانون مناطق المجموعات " ، هذا القانون الذى يؤثر عليهم مباشرة والذى يشكّل العمود الفقرى في عملية تطبيق سياسة الفصل العنصرى ، ذلك لأنه لا يعتبر جزءا من فئة " الشؤون الخاصة " ولا يدخل في نطاقها . وبهذا فان المجلسين المسمّيين بالملون والآسيوى سيكونان بمثابة محفلين للتداول بشأن تلك المواضيع التي يقررها رئيس الدولة .

أما الجانب الآخر من هذا " الدستور الجديد " ، الذى حظي باهتمام كبير ، فهو يتعلق بالسلطة التي سوف تمنح لرئيس الدولة . ان رئيس الدولة الذى سوف تنتخبه مجموعة انتخابية سيكون أقوى شخص في جنوب افريقيا العنصرية . وسوف تضم هذه المجموعة الانتخابية ٥٠ عضوا أبيض و ٢٥ ممن يسمّون بالملونين و ١٣ من ذوى الأصل الآسيوى . وبهذا فان عدد أعضاء مجموعة البيض يزيد عن عدد السود بنسبة ٣٠ في المائة ، مما يضمن ان يكون رئيس الدولة دائما من البيض وعضوا في حزب الأغلبية الأبيض ، الذى هو في هذه الحالة الحزب القومي العنصرى .

وسوف يمنح رئيس الدولة السلطات التالية : تعيين أى عدد من الوزراء أو نوّاب الوزراء وتولي رئاسة مجلس الوزراء ، حل البرلمان أو أى مجلس برلماني ، اعلان أو انهاء قانون الأحكام العسكرية ، اعلان الحرب أو السلم ، تحديد " الشؤون الخاصة " لأى مجموعة سكانية ــ وقراره في هذا الشأن لا يمكن الطعن فيه أو التعليق عليه في أى محكمة ــ تحديد التشريعات التي يحق لأى مجلس من مجالس البرلمان أن يناقشها ــ وأى مشروع يتعلق بالشؤون الخاصة يطرح في مجلس ينبغي ان يرفق بشهادة من رئيس الدولة تنص على ان المشروع يتناول " الشؤون الخاصة " لمجموعة السكان المعنية ــ فصل أو نقل موظفي الدولة .

وعلاوة على ذلك سوف يتولى ادارة شؤون السود والسيطرة عليها . وبالاضافة الى جميع هـذه السلطات الواسعة النطاق وغيرها سوف يسيطر رئيس الدولة على جميع مصـادر دخـل الجمهورية . ونذكر بهذا هنا بالاشارة الى قضية " السلاش فاند " التي تورط فيها رئيـس الوزراء السابق جون فوستر وآثارها .

ونظرا الى أن ما يسمّى " الدستور الجديد " لا يعدّل على الاطـلاق سياسـة البانتوستانات لنظام الفصل العنصرى ، بل انه يضفي عليها طابع الشرعية ، ونظرا الـى ان السلطة ستبقى دائما في أيدى الحزب القومي ـ وهو يتكون من واضعي سياسـة الفصـل العنصرى ـ في اطار ما يسمّى بالدستور الجديد ، ونظرا الى ان من يسمّون بالأعضـاء الملونين والآسيويين لن يتمكنوا من ادخال أى تعديل لا يقرّه الحزب القومي العنصرى ، فمن الواضح ان ما يسمّى " الدستور الجديد " ليس إلاّ خداعا جديدا ولا يعكس أى تغيير علـى الاطلاق في جوهر سياسة الفصل العنصرى . بل على العكس ، فان ما يسمّى " الدستـور الجديد " يرسخ سياسة الفصل العنصرى ويضفي عليها طابع الشرعية . وبهذا فان الدستور ليس بمثابة تغيير تدريجي أو خطوة في الاتجاه الصحيح ، بل قد نقول هنا انه خطوة الـى اليمين . وهو ببساطة يعكس التفوق الأبيض بطريقة خفية أكثر مما كان الحال في الماضي .

ان التركيز العام في المناقشة حول ما يسمّى " بالدستور الجديد " لجنوب افريقيـا من قبل دعاته كان ولا يزال يتعلق بهيكله بدلا من طبيعته . وقد تم التركيز على سيـادة الدولة بدلا من سيادة الشعب، بالرغم من ان اساس الديمقراطية يقوم علـى الطبيعـة المقدسة للفرد وعلى كرامته .

وفي هذا الصدد ، قد نفكر في المشاعر التي تم الاعراب عنها في اعلان الاستقـلال الأمريكي بوصفها حقائق بديهية :

" لقد خلق جميع البشر متساوين . . . في عدد من الحقوق غير القابلـة للتصرف ، ومن بينها الحق في الحياة والحرية والبحث عن السعادة ".

ان المهمة الرئيسية للحكومة تتمثل في انشاء وحماية هذه المبادئ. وفي نفس السياق أشار الاكسيس دى توكفيل الى : " قانون عام يسمى بالعدالة ، لا يقتصر على أية مجموعـة

خاصة من البشر بل تقبله غالبية البشرية ". ان هذه الطبيعة العالمية للعدالة هي التي تتجلى في اعلان حقوق الانسان وفي ميثاق الامم المتحدة . ان المسؤولية الثقيلة الملقاة على مجلس الأمن تكمن في حماية هذا الاعلان من العار. ان الحكومات التي تشكل الأمم المتحدة لها هياكل مختلفة . اذن ، فليس هيكل حكومة جنوب افريقيا هو الموضوع قيد البحث، وانما هو طبيعتها ، وأعني بذلك أساس الهيكل وتجاهله للفرد بوصفه القاسم المشترك المقبول عالميا في الحكومة وتأكيده على العرق. وفي ظل هذا الافتراض لا أهمية لحقيقة أن الدستور الجديد يستبعد أغلبية الشعب وهم الأفارقة . وسوف يؤسس أيضا مجلس رابع اضافي على معايير عنصرية وسوف يستمر في التركيز على المجموع بدلا من الفرد ، وسوف تستمر الدولة في تعريف الفرد ، مما سيفرض على الفرد الولاء للمجموعة التي ينتمي اليها أولا بدلا من الولاء لمبدأ يجمع البشرية .

وكما أعلنت من قبل ، هناك من يقولون بأن " الدستور الجديد " يعدّ خطوة في الاتجاه الصحيح وأنه سوف يتحول في نهاية المطاف الى أداة من أدوات حكومة ديمقراطية تقوم على اساس احترام الفرد . ومع ذلك، فان الأساس العنصرى الكامن في هذا الدستور الجديد يبطل هذه التنبؤات . ان حجج المجموعات المختلفة تطعن في مصداقية هذه التنبؤات وتشير بوضوح الى ان النزاع بين العرق والفرد كأساس لحكومة عادلة لا يمكن تجاهله.

ويوجد بين الأفراد ذوى الأصل الآسيوى اعتراض على المشاركة ، يقوم على أساس اقتصار الدستور على مشاغل هندية ضيقة النطاق واستبعاد المشاغل الأوسع نطاقا للمجموعات الافريقية والملونة . ومن جهة أخرى ، فان هدف من يحبذون المشاركة هو التقليل من مصداقية الدستور بالتصويت سلبيا بسبب طبيعة المشاركة .

وبالمثل فان من يسمّون بالملونين الذين يحبذون المشاركة يعترضون أيضا على الأحزاب السياسية المختلفة فيما بينها التي تستبعد الأفارقة . أما الذين يحبذون المقاطعة فيقولون بأن الدستور يرسخ الفصل العنصرى ويمنع الملونين " السود سياسيا " من

التعاطف مع الأغلبيـــة السوداء . وهذا الرفض العام للأساس العنصرى في الدستـــور هو الذى سمح لبوتها بأن يعترض على اجراء استفتاء لمن يسمّون بالملونين وذوى الأصـــل الآسيـــوى .

ان اقرار البيض الساحق للدستور الجديد يدعم بكل بساطة الحجج التي دفع بهـــا من يسمّون بالملونين وذوى الأصل الآسيوى لصالح المشاركة وضدها . ومفادها ان الدستـــور يديم سيطرة البيض . ان الفرق بين التصويت السلبي والتصويت الايجابي يقوم على أســـاس أفضل وسائل ادامة تلك السيطرة . وفي نفس الوقت فان التصويت الايجابي يعتمد علـــــى الهيكل الجديد لكي يديم هذه السيطرة أفضل من الهيكل القديم .

ان استبعاد الأغلبية الافريقية من هيكل الحكومة أصبح مركز الاهتمام العام . بيد أنه بالنسبة للسود فان نقطة الاعتراض هي الأساس العنصرى لهذا الهيكل ، وهذا الأساس هو الذى يضمن فشل هذا الدستور في الحاضر والمستقبل . وهو مرفوض لأن الفرد بمقتضاه ليس الا شخصا قانونيا . ومن ثم فان أساسه يقوم على التعصب العنصرى ، والاستبعـــاد ليس الا وجها واحدا من ذلك التعصب .

أما بالنسبة للمقهورين والمستغلين والمحرومين في آزانيا وبالنسبة لحامي طموحاتهم الحقيقية ، مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا فالى أن يتم علاج المشكلة الحقيقية ، وأعني بذلـــك مشكلة الأرض ، وازالة العنصرية وتفوق الفرد - لن يكون لأى دستور أى معنى في اطـــار كفاحنا من أجل الحرية الوطنية .

لقد ورد في بيان ممثل جنوب افريقيا أمام هذه الهيئة بالأمس أن " التعصب لا يميل الى الاستماع الى صوت العقل . . . " وبما أن الدستور الجديد يقوم على أساس التعصب يمكن أن نفترض اذن انه لا يمكن تغييره عن طريق الاستماع الى صوت العقل . ما هـــي البدائل اذن ؟ بالنسبة للمقهورين والمستغلين والمحرومين والجماهير المضطهـــدة فـــي آزانيا فان الرد واضح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد ماخندا على الكلمـــات الرقيقة التي وجهها لي .

والآن سوف أدلي ببيان بوصفي ممثلا لبوركينا فاصو .

منذ سنة ١٩٤٦ ما فتئت مسألة سياسة وممارسات الفصل العنصرى تعرض في الأمم المتحدة . ان الاصلاحات الدستورية المزعومة التي أدخلها منذ بعض الوقت النظـــام العنصرى لبريتوريا ليست الا بديلا لهذه السياسة ولهذه الممارسات ، التي يحتفظ بها هذا النظام في طي الكتمان .

وفي أثناء انعقاد الدورة العادية الثامنة والثلاثين ، كشفت الجمعية العامـــة النقاب عن الوجه الحقيقي لما يسمى بالاصلاحات الدستورية . وفضلا عن رفضها لهـــذه

الاصلاحات الدستورية المزعومة سلطت الضوء على الشروط التي من شأنها اذا ما توفرت أن تؤدى لا محالة الى تحقيق حل عادل دائم للوضع المتفجر الذى تغذيه بريتوريا في جنوب افريقيا . وهذه الشروط هي ، على سبيل المثال ، الازالة النهائية الكاملة للفصل العنصرى واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصرى يقوم على حكم الاغلبية .

واليوم يقع مجددا على عاتق مجلس الامن أن يسمع صوته . ومن الاهمية بمكان أن يفلح في ذلك من أجل مستقبل الشعب المضطهد لجنوب افريقيا ومن أجل قضيته العادلة . وسوف يفلح اذا ما قام كل عضو من أعضائه باجراء تقييم موضوعي نزيه للحالة السائدة في جنوب افريقيا ، واذا ما تكلم بلغة واحدة ، لغة الحرية ولغة العدالة ولغة المساواة ولغة الكرامة الانسانية .

ذلك ان مثل هذا التقييم يجعلنا نخرج بنتيجة تثير الاشمئزاز ألا وهي أن الهدف الرئيسي الذى تسعى اليه جنوب افريقيا العنصرية عن طريق ما يسمى بالاصلاحات الدستورية هو ادامة سيطرة الأقلية البيضاء ، وانه من أجل ذلك تبذل محاولات يائسة ولكن متعمدة لتفتيت شمل الأغلبية المضطهدة بالتحريض على الصراع الداخلي والقضاء السياسي على الأفارقة المحليين .

ان الاحكام السياسية الجديدة تستبعد ٢٤ مليونا من الأفارقة الذين بمقتضى هذه الاحكام لم يعد لهم صفة المواطنين . والآخرون الذين يفترض أنهم سوف يتم اشراكهم في النظام سوف يتركون على هامش الحياة السياسية .

والواقع ان هناك مؤشرات واضحة في اطار البرنامج الجديد المقترح ، وهي واضحة وضوح الشمس ، فالبرلمان الأبيض الحالي سوف يطلق عليه اسم مجلس الجمعية وسوف يحتفظ بـ ١٧٨ مقعدا . والملونون سوف ينتخبون على أساس قائمة منفصلة مجلسا يتألف من ٨٥ عضوا . والملونون من أصل آسيوى سوف ينتخبون كذلك على أساس قائمة منفصلة مجلسا للنواب يتألف من ٤٥ عضوا .

وبموجب أحكام الاقتراحات المزعومة فان دور مجلس الممثلين ودور مجلس النواب هما من قبيل الخيال . فهذان المجلسان لا يجوز لهما سوى مناقشة ما يسمى بشؤونهما الخاصة .

وان من المهم أن يبدى مجلس الأمن بحزم ارادته لاحباط المبادرات المتهجمة الشيطانية التي يدبرها العنصريون في بريتوريا . وهذا لا يمكن أن يتم الا اذا نبذت بعض الدول التي لديها بعض النفوذ على نظام الفصل العنصرى ، الا اذا نبذت والى الأبد هذا الموقف المبهم الذى ألفناه منها ، واذا ما أبدت للعالم أن اشمئزازها من الفصل العنصرى ليس مصطنعا بل هو حقيقي ومخلص وعميق . لأن هذا الموقف المبهم هو الذى يعطي لنظام الفصل العنصرى متانته وتفوقه على الشعب الذى يضطهده ويقهره .

وبهذا الثمن ، وبهذا الثمن فقط ، فاننا نعتقد أنه يمكن احداث تغيير حقيقي في جنوب افريقيا .

لقد كانت الجمعية العامة قدوة لنا عندما اتخذت القرار ٣٨/ ١١ الصادر في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ والمتعلق بالمسألة قيد بحثنا الآن .

واذا كانت جميع محاولات المعارضة المشروعة ضد مناورات النظام العنصرى التعويقية قد تم كبحها فان مجلس الأمن لا يسعه ، ولا يجوز له ، أن يصم آذانه عن مناشدات الجبهات الديمقراطية في المجتمع الدولي . وانما ينبغي له ، من خلال اتخاذ قرارات واضحة ، أن يؤازر شعب جنوب افريقيا في نضاله العادل الذى يخوضه من أجل القضاء على الفصل العنصرى واقامة جنوب افريقيا الديمقراطية حقا .

ينبغي على المجلس أن يذهب الى ما هو أكبر بكثير من الموقف المعتمد في الجمعية العامة ما لم تكن أغلبية السكان في جنوب افريقيا من السود الحالك بحيث يتعذر علينا أن نتعاطف معها .

ان بوركينا فاصو من جهتها قد عقدت العزم على أن تؤيد هذا الشعب المضطهد بكل الوسائل المتاحة لها كيما تضحى قيم الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الانسانية التراث المشترك للبشرية .

والآن استأنف مهامي بوصفي رئيسا للمجلس .

السيد كريشنان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الأعضاء الثمانية من بلدان عدم الانحياز المتبنية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16700 وهم باكستان ، وبوركينا فاصو ، وبيرو ، وزمبابوى ، ومالطة ، ومصر ، ونيكاراغوا ، والهند ، أود أن أعلم المجلس أننا قد قمنا باجراء مشاورات بخصوص نص مشروع القرار ، الأمر الذى تعلمونه أنتم شخصيا سيدى الرئيس ويعلمه الأعضاء الآخرون في المجلس .

ونتيجة لهذه المشاورات ، أود أن أبلغ المجلس أننا قد وافقنا على ادخال بعض التعديلات على مشروع القرار على نحو ما عممناه على الأعضاء بالأمس .

أولا ، لقد وافقنا على حذف الفقرة الثانية من الديباجة .

ثانيا ، في فقرة الديباجة التي تبدأ بـ " واذ يلاحظ بقلق شديد " تم تغيير عبارة " القوات المسلحة للفصل العنصرى " الى النص التالي : " القوات المسلحة لنظام الفصل العنصرى ". وأيضا في الفقرة نفسها تم تغيير كلمة "عدوان " وأصبح نصها " أعمال عدوانية " .

وفي الفقرة الأخيرة من الديباجة تم حذف كلمات " واذ يقتنع اقتناعا راسخا" وحذف عبارة " والصراع " وكذلك في العبارة الأخيرة من تلك الفقرة ، حذفت الكلمات التالية " وأن يزيد بذلك من التهديد الموجه الى السلم والأمن الدوليين " .

هذه هي التغييرات التي وافق على ادخالها المشتركون في مشروع القرار على مشروع القرار المعروض على المجلس الآن . ويأمل المشتركون في مشروع القرار أن تتجلى روح الوفاق بقبول هذه التغييرات وأن تلقى استجابة لدى جميع أعضاء المجلس . ونأمل أن يكون بوسع المجلس الآن اعتماد مشروع القرار هذا بأغلبية ساحقة ان لم يكن بالاجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل وضع مشروع القرار للتصويت أعطي الكلمة لجميع الأعضاء الراغبين في الكلام قبل التصويت .

السيد فان ديرستويل (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدى هذا الشهر فانني أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم ، سيدى الرئيس ، على تسنمكم منصب رئاسة مجلس الأمن . وأننا لعلى ثقة من أنكم بفضل مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم سوف تستمرون في توجيه المجلس للاضطلاع بالمهمة الصعبة المناطة به .

وأود أيضا في هذه المناسبة أن أعرب عن امتناني للطريقة المثلى والمقتدرة التي أدارت بها سلفكم ، السفيرة جين كيركباتريك ممثلة الولايات المتحدة أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه .

لقد اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب مقدم من المجموعة الافريقية لبحث الدستور الجديد لجنوب افريقيا الذى سيسرى مفعوله بتاريخ ٣ أيلول /سبتمبر بعد الانتخابات البرلمانية التي ستتم في وقت لاحق من هذا الشهر والتي سيشترك فيها الملونون والناس المنحدرون من أصل آسيوى في جنوب افريقيا . ان نظام العزل والقهر العنصرى المؤسسي ، الذى يعرف بالفصل العنصرى ، لايزال موضوع هذه المناقشة المتواترة في هذا المجلس ومحافل الأمم المتحدة الأخرى وقد تمت ادانته في العديد من القرارات . بيد أن النداءات المتكررة التي وجهتها الأمم المتحدة لجنوب افريقيا بالتخلي عن هذا النظام البغيض قد ذهبت أدراج الرياح لأن حكومة جنوب افريقيا مضت بانتهاج سياساتها العنصرية متحدية ارادة المجتمع الدولي التي تم التعبير عنها .

لذلك فانه من غير المدهش أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا يتسم بالشك العميق عندما تقدمت حكومة جنوب افريقيا بسياسة الاصلاح الدستورى . وبدا ان النطاق المحدود للمقترحات الدستورية يبرر القلق الذى يسود قطاعا معينا من الرأى العالمي . أولا ، ان هذه المقترحات لم تصدر عن هيئة تمثيلية لشعب جنوب افريقيا بأكمله فقد استندت الى استفتاء لم يشترك فيه الا الناخبون البيض واستبعدت فيه المجموعات الأخرى . ومهما يكن من أمر فان العيب الأساسي في الدستور يكمن في حقيقة أنه قد اخفق تماما في التطرق الى مسألة على جانب عظيم من الأهمية : تجريد الغالبية السوداء في جنوب افريقيا من حقوقها . وان الاطار الدستورى الجديد لم يلغ القوانين التي تقوم عليها بنية الفصل العنصرى ولا يحتوى على أى أحكام تنص على الاشتراك في السلطة مع السكان السود في جنوب افريقيا . وانه من المحزن أن نلاحظ أن حكومة جنوب افريقيا لاتزال متشبثة بعناد بمخططها الرئيسي المتمثل في التطور الانفصالي الذى يجعل السود في جنوب افريقيا غرباء في ديارهم عن طريق حرمانهم من حق المواطنة في جنوب افريقيا ونفيهم الى البانتوستانات . وعلى الرغم من الفشل الواضح لهذا المفهوم وحقيقة ان المجتمع الدولي قد رفض وأدان بالاجماع سياسة البانتوستانات ، لاتزال حكومة جنوب افريقيا تدعي بأن اقامة ما يسمى بالأوطان النائية والمزدحمة قد قررت بالفعل المستقبل الدستورى للسود .

وقد يجادل المرء بأن الدستور الجديد على الرغم من أنه يخفق في أن يأخذ في الاعتبار الطموحات المشروعة للغالبية السوداء من السكان يمثل خطوة صغيرة في الاتجاه السليم لأنه يضم للمرة الأولى مجموعتين أخريين ، الملونين والآسيويين ، في العملية السياسية . انطلاقا من هذا الرأى فان الاصلاحات الدستورية قد تم تفسيرها في بعض الأحيان بأنها أول امارة من امارات التغير ، وبانها اذا ما أخذت بعناية فانها قد تفتح الأبواب للمشاركة في السلطة أمام المجموعات الأخرى ، وقد تؤدى في النهاية الى القضاء التدريجي على الفصل العنصرى . ولسوء الحظ أننا اذا أمعنا النظر في الدستور يصبح من الصعب علينا أن نكون متفائلين في هذا الصدد . اذ على الرغم من أن الملونين والآسيويين سيكون بوسعهم ممارسة حقهم في الانتخاب للحصول على مقاعد في برلمان من ثلاثة مجالس فان الدستور الجديد يحد بشدة من مكاسبهم السياسية . ومن الواضح أن الدستور قد صيغ بغية ادامة السيطرة السياسية للأقلية البيضاء ومساندة نظام الفصل العنصرى .

وازاء هذه الخلفية فان معارضة الزعماء السود في جنوب افريقيا للانتخابات المقبلة والريبة الكبيرة التي أعرب عنها العديد من المتكلمين في هذه المناقشة مؤداهما أن الدستور الجديد قد وضع لترسيخ نظام الفصل العنصرى . ومادامت الغالبية من السكان في جنوب افريقيا مستبعدة عن المشاركة الحقة في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادى ، فان حكومة جنوب افريقيا لابد أن تتحمل المسؤولية عن استمرار الحالة المتفجرة في البلاد وعواقبها الخطيرة على السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها .

وبالتأكيد ، ليس من صلاحية المجلس أن يصدر الحكم على الصحة القانونية لدستور دولة عضو أو على العمليات الانتخابية فيها . بيد أن المجلس له الحق تماما في أن يطلب الغاء سياسات الفصل العنصرى واقامة مجتمع في جنوب افريقيا يشارك فيه جميع المواطنين بحرية في تقرير مستقبلهم ويتمتعون بحقوقهم الانسانية المعترف بها دوليا . وان حكومتي لا يسعها الا أن ترفض الدستور الذى ينكر هذه الحقوق على الغالبية العظمى

من سكان جنوب افريقيا ويقصر كثيرا عن الاصلاحات الأساسية اللازمة لتحقيق السلم والاستقرار لجنوب افريقيا وجيرانها .

بهذه الروح سوف يصوّت وفدى لصالح مشروع القرار المقدم من باكستان ، بوركينا فاصو ، بيرو ، زمبابوى ، مالطة ، مصر ، نيكاراغوا ، وكما أكدنا مرارا وتكرارا فانه ليس ثمة خيار سوى التخلي عن الفصل العنصرى واقامة مجتمع ديمقراطي حقا متعدد الأعراق يتمتع فيه جميع الناس في جنوب افريقيا بحقوق متساوية ، بغض النظر عن العرق أو اللون .

ان هولندا سوف تؤيد أية مبادرات تطرح في هذا المجلس من شأنها أن تزيد من الضغوط الواقعة على حكومة جنوب افريقيا للشروع في عملية اصلاحات ذات معنى تؤدى الى هذا الهدف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل هولندا على كلماته الرقيقة التي وجهها الىّ .

السيد لوويه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدى، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/اغسطس. وأؤكد لكم تعاون وفد بلادى الكامل معكم في اضطلاعكم بمهمتكم الصعبة. وأكون شاكرا لو تفضلتم فنقلتم الى سلفكم السيدة كيركباتريك تهانينا على الطريقة الممتازة التي ادارت بها مهام المجلس في الشهر الماضي.

ان فرنسا كما يعرف الجميع تدين سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا. وهي تسعى الى القضاء على هذه السياسة والى أن يقوم في جنوب افريقيا مجتمع عادل يقوم على أساس الحقوق المتساوية واحترام كرامة كل رجل وكل امرأة.

في ضوء هذا الهدف الاخلاقي، فاننا نرى أن التغييرات التي ادخلت على دستور جنوب افريقيا لا تعدو أن تكون مجرد اعادة تنظيم داخل نظام الفصل العنصرى. ولكن النظام نفسه وأسسه لم تتغير.

ان الأغلبية العظمى من سكان جنوب افريقيا لا تزال تعامل كالغريبة في أرضها بسبب لونها الأسود. كذلك فان سياسة اعادة التوطين بالقوة للسكان وانشاء البانتوستانات مستمرة دون هوادة.

لذلك فان فرنسا، كما كان الحال في الماضي، تدين سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا. وكما حدث في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في الجمعية العامة، فان وفد بلادى سوف يصوّت مؤيدا مشروع القرار المعروض أمامنا، وذلك رغم الشكوك التي تساورنا بشأن اختصاص مجلس الأمن بهذا الأمر وتحفظاتنا بشأن صياغة الفقرتين ١ و ٢ من مشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

اطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16700.

تم التصويت برفع الأيدى.

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، باكستان، بوركينا فاصو، بيرو، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، زمبابوى، الصين، فرنسا، مالطة، مصر، نيكاراغوا، الهند، هولندا.

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٣ صوتا مؤيدا مقابل لا أحد وامتناع عضوين عن التصويت .

اعتمد مشروع القرار باعتباره القرار ٥٤٤ (١٩٨٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اعطي الكلمة الآن لمن يرغب في تعليل تصويته بعد التصويت .

السيد شيفتر (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان التزام بلادي العميق بالحقوق المتساوية للجميع بغض النظر عن العرق عميق الجذور في القانون وفي ممارساتنا اليومية وفي وجهات النظر الأساسية لشعبنا بشأن المجتمع والحكومة . وينطبق هذا أيضا على التزامنا بمبدأ عالمية الحقوق الدستورية .

واستتبع ذلك اننا في مناسبات متكررة في الامم المتحدة وبتأكيد حازم قمنا بالاعراب عن معارضتنا القوية لكل اشكال التمييز العنصري ، بما في ذلك على وجه الخصوص التمييز العنصري الذي يمارس في جنوب افريقيا . ان تبريرنا لهذا الاعراب عن انفسنا بالنسبة لأمر كان يعتبر في وقت ما من الأمور الداخلية لدولة ذات سيادة هو أنه عن طريق ميثاق الامم المتحدة آلينا على أنفسنا عهدا بتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين .

ان عهد الميثاق المختصر والبليغ تم التعبير عنه تفصيلا في الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ففي هذه الوثيقة نجد احكاما صريحة تتناول حالات معينة مثل تلك الحالات التي يلفت القرار الذي امامنا الآن نظرنا اليها ، وهي انكار جنوب افريقيا على الغالبية العظمى من شعب هذا البلد الحقوق الاساسية للمواطنة وذلك على أساس العرق .

اننا نقدر بشكل عظيم المعايير الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ونشير الى المادة ٢١ (٣) ونصها كما يلي :

" ان ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عن هذه الارادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على اساس الاقتراع السرى وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أى اجراء مماثل يضمن حرية التصويت " .

هذا الفرع السابق لا بد من قراءته مقترنا بالمادة الثانية من هذا الاعلان ونصها كما يلي :

" لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان ، دون أى تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسي أو أى رأى آخر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر " .

وكما قلت ، فاننا نقدر تمام التقدير المبادئ الخاصة بالحكومة الواردة في الميثاق العالمي ، ونؤمن ايمانا عميقا بعالمية هذه المبادئ وامكانية تطبيقها على جميع اعضاء الأمم المتحدة . وبالتالي فاذا ما طلب منا أن نصوّت على مشروع قرار يذكر أن بلدا ما تصرف بشكل ينتهك الاعلان العالمي وحرم مواطنيه أو قطاعا من مواطنيه من حقهم في الاشتراك في انتخابات حقيقية لاختيار حكومتهم ، واذا ما كان مشروع قرار كهذا أمام محفل مختص في الامم المتحدة لصوّتنا مؤيدين له . ويستتبع ذلك انه بالاشارة الى حقائق الحالة المعروضة أمامنا ، كنا سنصوّت مؤيدين مشروع قرار يقدم في المحفل المختص الذى وجد أن جنوب افريقيا تنتهك الاعلان العالمي عندما تختار حكومتها من خلال نظام للتصويت لا ينص على انتخابات عامة متساوية .

اننا نرى أن الاعلان العالمي ، كما يبيّن عنوانه ، يدعو الى التطبيق العالمي . اننا بالتأكيد لا نؤيد تطبيقه بطريقة انتقائية بمطالبة بلد ما بالالتزام بشكل صارم بمعاييره العالية ، وتجاهل انتهاكات الآخرين للمبادئ الاساسية الواردة فيه . لهذا السبب اقتبست حرفيا من نص احكام الاعلان الذى نعتقد انه قد جرى انتهاكها . ان أى شخص

يعرف الظروف السياسية في العالم سوف يدرك أنه بالرغم من أن جنوب افريقيا مذنبة حقا لانتهاك أحد الاشكال الواردة في المادة ٢١ من الاعلان العالمي، فان المنتقدين المتشددين لجنوب افريقيا ينتهكون حكم نفس المادة بطرق أخرى. وهذا لا يعني أن كون جنوب افريقيا ليست الوحيدة التي تنتهك حكم المادة ٢١ يبرر انتهاكها. ولكنه يعني أن تطبيق هذه المبادئ البسيطة العادلة يتطلب منا ان نلقي نظرة أشمل.

لقد وجد المجلس ان جنوب افريقيا تتصرف على نحو ينتهك الاعلان العالمي رغم ان الاجراء الذى يتم بمقتضاه هذا الانتهاك وارد في القانون الاساسي لهذا البلد. اننا نوافق على أن الامم المتحدة قد تتعرض لمثل هذه الحالة وتعرب عن آرائها بشأنها حتى ولو كانت تلك الاجراءات المشكو منها يخوّلها صراحة القانون الوطني، سواء كان دستورا أو قانونا اساسيا أو تشريعا آخر أو مرسوما تنفيذيا. وبعبارة أخرى فاننا لا نعتقد أن المادة ٢ (٧) من الميثاق يمكن أن تفسر بطريقة تجعل الاعلان العالمي لاغيا. اننا نعتقد أن توقيع أى دولة عضو على الميثاق يعني بالضرورة أن هذه الدولة قد وافقت على أن تسمح بأن تكون أعمالها نحو مواطنيها محل نظر للتأكد من امتثالها للمعايير المقبولة عالميا لحقوق الانسان. ويستتبع ذلك اننا لا نعتقد انه نظرا لأن التمييز العنصرى مجسّد في دستور جنوب افريقيا فان ذلك يبعد الأمر عن نطاق البحث في الامم المتحدة.

ان النقطة التي ذكرتها الآن تتعلق بالموضوع بسبب الادعاء الذى أشرت اليه من قبل والذى يتعلق بالانتقائية. اننا نعتقد ان حقيقة أن احكام دستور جنوب افريقيا قد عرضت للبحث وانها أدينت ينبغي أن تذكر في المرة التالية التي تثار فيها مسألة الدفاع عن الصلاحيات الداخلية لعدم وضع منتهكي حقوق الانسان موضع البحث في الامم المتحدة. وكما اكدت السفيرة كيركباتريك في ملاحظاتها اليوم فاننا نعتقد ان المبدأ القائل بأنه ينبغي للحكومات ان تستمد سلطتها من قبول جميع المحكومين، الذى تم التعبير عنه في انتخابات حرة، يجب ان يطبق على نحو متساو في كل مكان.

وهكذا شرحت موقفنا فيما يتعلق بحقائق التمييز العنصري التي تكمن في الحالة التي كانت موضوع مناقشة هذا المجلس. وكما أوضحت، فاننا كنا على استعداد للمشاركة مع الآخرين في تسجيل معارضتنا للتمييز العنصري في جنوب افريقيا بالتصويت لصالح قرار ذي صياغة سليمة في محفل مختص للأمم المتحدة. ومشروع القرار الذي صوّتنا عليه لا يفي بهذا.

ففي رأينا أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليس هو المحفل المختص الذي ينبغي مناقشة هذا الأمر فيه. وانني اذ أثير هذا التحفظ لا أثير نقطة فنية. بل على العكس من ذلك، أثير مسألة أساسية بشأن الممارسة اليومية في الأمم المتحدة.

ان الولايات المتحدة تود أن ترى الأمم المتحدة وهي تحقق الأهداف التي حددها واضعو الميثاق. وهذا لا يمكن القيام به الاّ اذا تصرفت المنظمة في الاطار الذي نص عليه الميثاق، والاّ اذا تضمنت القرارات بشكل منصف ودقيق الحقائق ذات الصلة دون مغالاة أو تغيير للحقائق.

وبموجب المادة ٢٤ من الميثاق، فان مسؤولية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هي حفظ السلم والأمن الدولي. وترى حكومة بلادي أن التهديدات القوية للأمن الاقليمي التي سادت في الجنوب الافريقي قد تناولها بشكل فعال عدد متزايد من دول تلك المنطقة. ان هناك فرصة متاحة الآن لتحقيق تقدم للحد من العنف، ومناقشة حلول مقبولة بشكل متبادل، والمضي قدما لاحداث تغيير سلمي وفقا لحدول. وفي ظل الظروف القائمة ليس هناك موضوع يخضع بشكل صحيح لاختصاص مجلس الأمن.

واذا كان هناك تغيير ايجابي في جنوب افريقيا بامكانه أن يقلل مخاطر المواجهة الاقليمية العنيفة، فانه الأمن الاقليمي المدعم الذي يعزز المناخ الايجابي لاحداث تغيير في جنوب افريقيا. وبالتالي، اذ انتقل الى جوهر منطوق القرار المعروض علينا الآن، فان الولايات المتحدة ترى أن هناك عملية تغيير الى الأفضل يجرى القيام بها في جنوب افريقيا. وفي ذلك الاطار تنظر حكومة بلادي الى التطورات الدستورية في جنوب افريقيا. اننا لم نؤيد تلك التطورات الدستورية ولا نؤيدها، كما أننا لا نعتقد أن التغييرات الحالية في ذلك

البلد كافية لتمثل حلا لمشاكله ، وذلك لأنها لا تتناول المسألة الأساسية للدور السياسي الخاص بالسود في جنوب افريقيا . لقد احتج مقدمو هذا القرار بأن جنوب افريقيا بمنحها الحق الدستوري لأشخاص من أصل آسيوي ومن يسمون بالملونين فانها تغلق الباب أمام مد نطاق الحق الدستوري الى غالبية سكان جنوب افريقيا ، وبالتالي فانها تعزز الفصل العنصري . اننا نتفهم هذا القلق ، الا أننا لا نشارك فيه . اننا نأمل ونتوقع أن يكون هذا التغيير الدستوري خطوة أولى . فمع أن اتخاذ خطوات أكثر ليس مضمونا فانه غير مستبعد أيضا . ولهذا السبب فاننا لا نجد أنفسنا متفقين في هذا الاعتقاد الأساسي الذي يقوم عليه هذا القرار .

أود أن أقول انني قد تأثرت كثيرا بالملاحظات القيمة التي أبداها ممثل غيانا منذ لحظة مضت . لقد ذكرنا ببيانات ألقيت بشأن جنوب افريقيا منذ عشر سنوات . انه من الصعب خلال فترة من التغيير الاجتماعي في بلد ما أن نحدد بشكل مؤكد اتجاه ذلك التغيير والسرعة التي حدث بها . اننا لا نزال نرى أن هناك أسبابا تدعونا الى الأمل باحداث تغيير سلمي من أجل الأفضل .

ان الأمل الذي أعربت عنه توا بشأن احراز مزيد من التقدم في جنوب افريقيا صوب تحقيق هدف الحقوق المتساوية لا يقوم على مجرد تفاؤل بعيد النظر . ان مجتمعنا مجتمع متعدد الأعراق ، ومع أننا في وضع مختلف عن وضع جنوب افريقيا ، فاننا واجهنا بعض المشاكل المماثلة ، وهي مشاكل لم نقم بحلها في عشية وضحاها . فبموجب قرارات صدرت عن المحكمة العليا للولايات المتحدة ، وبموجب قوانين أصدرها مجلسنا التشريعي ، بدأنا منذ أربعين عاما مضت في عملية لتصفية جميع مظاهر التمييز العنصري الذي كان قائما ومشروعا وذلك في جميع أجزاء بلادنا . لقد بدأت تلك العملية ببطء — وفي رأي مشاركين عديدين أنها تمت ببطء شديد . الا أنه بمرور الوقت اتسعت الخطوة ، وفي نهاية الأمر سقطت الحواجز بسرعة غير متوقعة منذ عشرين عاما مضت . وعندما بدأت الحواجز في السقوط ، لم تكن فقط حواجز قانونية تلك التي سقطت ، وعندما نما جيل جديد ، فان ذلك الجيل الجديد اتسم بنظرة جديدة والتزام جديد من أجل الاخوة الانسانية .

ان تاريخنا ومعرفتنا بتطور المؤسسات الديمقراطية في بلدان أخرى يعززان وجهة نظرنا القائلة بأن قيام جنوب افريقيا بتوسيع نطاق الحق الدستوري ليس هو نهاية الطريق ، اننا سنواصل الحث على تحقيق الهدف النهائي ، ألا وهو القضاء على التمييز العنصري في جنوب افريقيا . وينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة ، في رأينا ، تشجيع تحقيق هذا الهدف عن طريق اتخاذ تدابير صحيحة تتخذ في المحافل المختصة .

ان الغرض من أي قرار تتخذه الأمم المتحدة ينبغي أن يكون الاسهام في الحلول السلمية للمشكلة التي تتناولها . وينبغي أن يكون تركيزها في كل الأوقات على مصير الشعب الذي تريد مساعدته ، ليس باعتباره مفهوما مجردا ولكن باعتباره رجلا وامرأة وطفلا من لحم ودم ، لكل منهم الحق في حماية حقوقه الانسانية وتعزيزها . ينبغي ألا يكون هدفنا هو صياغة قرارات تعد في حد ذاتها نهاية المطاف ، وانما قرارات تحدث تطورات في حياة الأفراد ، بما في ذلك التطورات التي تؤكد كرامتهم بوصفهم كائنات بشرية . ان بلدي ملتزم التزاما عميقا بتحقيق هذه الأغراض . ولذلك ، فانه سيواصل اتباعه بكل ما لديه من قوة بغية تحسين أحوال الحياة في جنوب افريقيا .

وفي ضوء وجهات النظر التي أعربت عنها هنا ، فان موقف بلادي بشأن القرار الذي صوتنا عليه تؤا قد تم اظهاره على أحسن وجه في الامتناع عن التصويت .

السيد مارغتسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أولا وقبل كل شيء أن أنضم الى المتكلمين الاخرين في هذه المناقشة في تهنئتكم بحرارة بالغة بمناسبة توليكم رئاسة المجلس ، وأود أن أنضم اليهم أيضا في شكر الممثلة الدائمة للولايات المتحدة ، السيدة جين كيركباتريك ، لرئاستها المتميزة للمجلس خلال شهر تموز/يوليه .

ان حكومة بلادي تشارك في الرغبة التي أبداها مقدم مشروع القرار الذي صوتنا عليه تؤا في أن نرى نهاية للفصل العنصري وهو ممارسة ندينها بقوة ودون تحفظ . ان هذه مسألة مسجلة بشكل علني حتى أنني لست في حاجة الى أن أزيد على مجرد تذكير

أعضاء المجلس بأن رئيسة وزراء بلادى أعلنت اشمئزازنا من الفصل العنصرى بشكل واضح لرئيس وزراء جنوب افريقيا عند ما قابلته مؤخرا .

ومع ذلك فان على وفد بلادى أن يحتفظ بموقفه سواء بالنسبة لمسألة الدستور الجديد لجنوب افريقيا أو لجوانب معينة في القرار ذات طبيعة عامة بشكل أكبر .

ان موقف حكومة بلادى بشأن الدستور الجديد لجنوب افريقيا تم شرحه تماما خلال المناقشة التي أجرتها الجمعية العامة في تشرين الثاني /نوفمبر سنة ١٩٨٣ . لقد أعلنا رأينا بأن الأمر يتوقف على الذين في جنوب افريقيا ليقرروا ما هو أفضل بالنسبة لهم . الا أننا أوضحنا تماما في مناسبات عديدة أننا نتطلع الى احداث تقدم في اتخاذ ترتيبات دستورية تكون مقبولة لدى شعب جنوب افريقيا كله . ونحن نشارك في القلق الذى تم الاعراب عنه في هذا القرار بشأن عدم وجود نص في الدستور الجديد خاص بالأغلبية السوداء . ان هذا قصور خطير . ومع ذلك سوف يكون من الخطأ في رأينا أن نصدر حكما نهائيا الآن على الترتيبات الجديدة . ولهذا السبب فان حكومة بلادى امتنعت دائما عن اتخاذ موقف بشأن هذا حتى لا تعرض للخطر افاق تيسير عملية التغيير في جنوب افريقيا التي نسود أن نراها جميعا .

ان وفد بلادى لا يشعر بالرضا ازاء اللغة المستخدمة في نص القرار المعروض علينا . فعلى سبيل المثال ، اننا لا نرى أن الدستور الجديد قد حول جنوب افريقيا الى بلد للبيض فقط . كما أننا لا نقبل الاشارات الى شرعية الكفاح والاشارات المتعلقة بالنضال المسلح أو استخدام القوة . واننا نرى أيضا أن شعب جنوب افريقيا وحده هو الذى يمكنه أن يقرر مستقبله وأنه ليس لغيره وضع الحلول . كما أنه ليس من حق غيره أن يقرر صلاحية أية ترتيبات داخلية .

لهذه الأسباب امتنع وفدي عن التصويت على القرار .

واسمحوا لي بأن أضيف أن هذه المداولات ، كانت بالنسبة لوفدي ، مليئة بالكلمات البليغة والمؤثرة . ولكنني آسف لأنه في هذه المناسبة عندما نأمل أن يسعى كل منا في مجلس الأمن للتأكيد على موقفه العام ازاء الفصل العنصري ، فان ممثل الاتحاد السوفياتي أكد بكل قوة على موضوع النزاع بين الشرق والغرب .

ولا ينظر بلدي الى موضوع الفصل العنصري من وجهة نظر العلاقات بين الشرق والغرب . واننا بهذا نقلل من قيمة الموضوع ، بالاضافة الى أنه ليس من الشرف على ما أعتقد بالنسبة لبلدان افريقيا التي تهتم بصورة مباشرة بهذا الموضوع أن نفعل ذلك .

السيد أوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : انني أفهم أن ممثل الولايات المتحدة لم يتجرأ بالكلام ردا على الوفد السوفياتي وطلب من " شقيقه الصغير " بأن يقوم بهذا الدور نيابة عنه . لقد قال ممثل المملكة المتحدة هنا أننا يجب أن نكون متحدين عندما نتناول مسألة الفصل العنصري .

نعم ، يا ممثل المملكة المتحدة ، نحن جميعا متحدون هنا ، ويجب أن نكون متحدين في انهاء الاستثمارات في الفصل العنصري التي تبلغ بلايين الدولارات ، والتي تفيد المستثمرين . هذه الاستثمارات في الفصل العنصري ، علاوة على ذلك قد قدمتها المملكة المتحدة . نعم ، يا ممثل المملكة المتحدة ، نحن جميعا هنا - أو تقريبا كلنا - نوافق على أن نتوقف عن التجارة مع نظام الفصل العنصري ، ولكن المملكة المتحدة لسبب ما لا تهتم بأن توافق على وجهة النظر هذه وتستمر في تجارتها مع نظام الفصل العنصري .

نعم يا ممثل المملكة المتحدة ، كلنا جميعا تقريبا نوافق على أنه قد حان الوقت لفرض الجزاءات على نظام الفصل العنصري ، ولكن وفدكم ، مع وفد الولايات المتحدة ، قد عرقل دائما اعتماد هذه الجزاءات . هذا هو الفرق بين كلمات ممثل المملكة المتحدة ، التي يفهم منها أنه ضد الفصل العنصري ، وأعمال المملكة المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الذى يرغب في الكلام ممارسة لحقه في الرد .

السيد شيفتر (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان قرارنا بألا نرد على ملاحظات الاتحاد السوفياتي كان أحد القرارات التي فكرنا فيها ملبا . وكما أوضحنا ، فاننا نهتم اهتماما بالغا بأرواح الشعب في الجنوب الافريقي رجالا ونساء وأطفالا . وهذا ليس كما قلنا ، مجرد مفهوم نظرى ، ولكنه الشعب بلحمه ودمه .

ولا نريد أن نضعف أو نقلل ، بأى حال من الأحوال ، من قيمة ذلك الاهتمام الخاص بالانخراط في مباراة كلامية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة لممثل المملكة المتحدة الذى يرغب في الكلام ممارسة لحقه في الرد .

السيد مارغتسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أخشى ألا أكون قد تمكنت من سماع كل شيء ترجم في سماعتي خلال حق الرد الذى أدلى به ممثل الاتحاد السوفياتي لأنه كان يتكلم بصوت عال للغاية . ورغم ذلك ، فقد سمعت اشارته الى بلدى باعتباره " الشقيق الصغير " للولايات المتحدة . ولا يمكنني الا أن أفترض أنه مرة أخرى قد درس التاريخ بطريقة خاطئة . ولست بحاجة لأن أقول أكثر من هذا .

أعتقد أنه يخلط بين العلاقة بين بلدى والبلد الذى يجلس ممثله على يسارى والعلاقة بين بلده والبلد الذى يجلس ممثله على يمينه .

اسمحوا لي بأن أثير نقطة واضحة واحدة ، أعتقد أن حق الرد السوفياتي قد أثبت صحة ملاحظاتي بالكامل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد سحنون (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بعد اتخاذ مجلس الأمن لقرار يرفض بقوة الدستور الجديد الذى اقترحه نظام بريتوريا ، ويعتبره لاغيا وباطلا ، هو والانتخابات المقرر اجراؤها في نهاية آب/أغسطس ، أود أن أقول بالنيابة عن المجموعة الافريقية أننا سعداء جدا في الواقع . اننا نعتبر أن المجلس قد أكد الآن ، مثل الجمعية العامة ، أن أيديولوجية الفصل العنصرى هي العقبة الرئيسية في طريق السلم والاستقرار في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي ككل .

وان أية مبادرة ، سواء كانت دستورية أو غير دستورية تشكل جزءا من تلك الأيديولوجية لا يمكن أن تخلق الظروف لاجراء حوار حقيقي بين المجتمعات المعنية ، ولا يمكن أن تهيئ المناخ لديمقراطية حقيقية في جنوب افريقيا . وهذه هي النقطة التي تحتاج الى توضيح .

هذا المجلس ، مثل الجمعية العامة ، قد ذكّر نظام بريتوريا بأن ٢٤ مليون افريقي لا يمكن أن يحرموا من حق المواطنة الذى يعتبر حقهم الأساسي . وان محاولة عزل هؤلاء الأربعة والعشرين مليون افريقي فيما يسمى بالبانتوستانات لا يمكن السماح بها أيضا ، وهي شبيهة بالسياسة النازية لمعسكرات التجميع .

ومن ثم ، فان رسالة المجلس واضحة ، ونحن نعرف أن هذا المساء ابتهج شعب جنوب افريقيا بهذا القرار ، اذ أنه يعيد بصفة خاصة تأكيد شرعية كفاحه من أجل انهاء الفصل العنصرى - وهذه نقطة ليست أقل أهمية . وان هذا يغطيه شعاعا من الأمل ويوضح أنه سوف يلقى الدعم ، الدعم الذى يقدره كثيرا .

ومن المؤسف فقط ، أن بعض أعضاء المجلس وجدوا من الضرورى أن يمتنعوا عن التصويت رغم التنازلات التي قدمها مقدمو مشروع القرار. واننا نلاحظ ، مع ذلك ، أن هذه الوفود في بياناتها قد أعادت تأكيد مواقفها ازاء الفصل العنصرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ليس هناك متكلمون آخرون لهذه الجلسة .

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية لنظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠